مصر: 'لم يبق باب لم أطرقه'

المسيحيون الأقباط يواجهون الهجمات وتقاعس الدولة

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2013

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: MDE12/037/2013
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

مقدمة 5

الهجمات على المسيحيين وبيوتهم ومحلاتهم التجارية 8

الهجمات على المسيحيين وبيوتهم ومحلاتهم التجارية 9

مقتل أربعة مسيحيين وتخاذل قوات الأمن عن التدخل 13

الاعتقالات والتحقيقات 18

الاعتقالات والتحقيقات 19

توصيات 21

الهوامش 22

©Amnesty International

مقدمة

"لم يقتلوا أربعة مسيحيين بدم بارد وحسب، وإنما قتلوا روح الحب والتعايش... استمر الهجوم 18 ساعة، ولم يبق باب إلا طرقته: الشرطة والجيش والقادة المحليون وقوات الأمن المركزي والمحافظة. ولم يفعل أحد شيئاً."

الأب بارسيليوس، قس رعية قرية الضبعية

في 5 يوليو/تموز 2013، قتل أربعة مسيحيين أقباط على أيدي سكان محليين في حي نجع حسن من قرية الضبعية، على بعد نحو 18 كيلومتراً إلى الغرب من الأقصر. وأصيب ما لا يقل عن أربعة أقباط آخرين بجروح خطيرة، ما اقتضى إدخالهم المستشفى، بينما أضرمت النار في عشرات البيوت المسيحية ونهبت. وأشعل فتيل هذه الهجمات اكتشاف جثة حسان صدقي حنفي في حفرة بالقرب من مجرى النيل، قرابة الساعة 2:30 فجراً.

وطبقاً لرجال دين محليين، تعيش في المنطقة حوالي 275 أسرة مسيحية. ويشكلون أقل من 10 بالمائة من السكان في القريرة الصغيرة، المأهولة بكثافة، والواقعة بين نهر النيل وإحدى القنوات. وبينما تسكن بعض شوارع نجع حسن أغلبية مختلطة، مسلمة أو مسيحية قبطية، تعيش الطائفتان في تقارب شديد وعلى نحو يسوده الوئام في بعض المناطق. بينما يسود الفقر والبطالة في القرية معظم الأوقات. وذُكر أن الظروف المعيشية قد تدهورت أكثر في السنوات الأخيرة، نتيجة تراجع السياحة في محافظة الأقصر.

وقد عكست عمليات القتل أعمال العنف الطائفي التي شهدتها قرية أبو مسلّم، في الجيزة، في 23 يونيو/حزيران 2013، حيث قام قرويون بمحاصرة بيت لمسلمين شيعة لساعات، وتمكنوا في نهاية المطاف من طعن وضرب أربعة رجال من المسلمين الشيعة حتى فارقوا الحياة.[1] وفي كلتا الحادثتين الوحشيتين، كانت قوات الأمن موجودة في مسرح الحدث، ولكنها تخاذلت عن وقف العنف.

الصورة المقابلة: الصورة المقابلة: أنقاض منزل أحد المسيحيين الذي تم تدميره في أعمال العنف في 5 يوليو/تموز 2013

واستمر الهجوم من قبل أهالي الضبعية والمناطق المحيطة بها على المسيحيين وبيوتهم ومحالّهم التجارية طيلة 18 ساعة، من الساعة 3 فجراً حتى قرابة الساعة 9 من مساء 5 يوليو/تموز 2013. وبحسب روايات سكان محليين قابلتهم منظمة العفو الدولية، تواجدت قوات الأمن، بما في ذلك رجال شرطة من قرية القرنة ومدينة الأقصر، وشرطة مكافحة الشغب (قوات الأمن المركزي)، في مسرح الحدث، بصورة متقطعة، ولكنها لم تضع حداً للعنف أو تحُل دون مقتل الأشخاص الأربعة. وأُبلغت منظمة العفو الدولية أن محاولات تفريق الجمهور من جانب القوات الأمن باستخدام الغاز المسيل للدموع لم تتسم

المنزل الذي قُتل فيه أربعة رجال على أيدي تجمهر من الناس في 5 يوليو/تموز 2013

بالجدية. وأثناء الاعتداء الأكثر وحشية ذلك النهار، قامت قوات الأمن بإخلاء النساء والأطفال المحاصرين داخل بيت تطوِّقه جموع مسلحة هائجة، ولكنها تركت ستة رجال داخل البيت عن سابق إصرار. ثم داهمت جموع من الغوغاء البيت وقتلت أربعة من الرجال، بينما اقتضت حالة رجل خامس نقله إلى المستشفى. وطبقاً لشهادات أشخاص من أهالي الحي، استعملت قوات الأمن القوة بصورة أشد، بما في ذلك استعمال المزيد من الغاز المسيل للدموع، أثناء قيامها بالقبض على الأشخاص في أعقاب وقوع الوفيات، مقارنة مع ما كان عليه الحال أثناء النهار، حينما كانت الهجمات تتوالى.

إن أعمال القتل الطائفي الأخيرة هذه تشكل محكاً لإرادة السلطات السياسية المصرية الجديدة، ولقدرتها على القطع مع نمط التخاذل عن القيام بالواجب والتغطية على ما يحدث، الذي دمغ بالتقصير ردود الحكومات المصرية المتعاقبة فيما مضى على العنف الطائفي. ويتعين أن تكون التحقيقات فيما وقع من عنف محايدة ووافية ومستقلة، وأن تهدف إلى تقديم جميع أولئك المسؤولين عن الجرائم إلى ساحة العدالة. كما يتعين على السلطات تقديم الجبر الوافي للضحايا، بما في ذلك التعويضات المالية. ويجب أن تتقصى التحقيقات كذلك دور قوات الأمن ومدى مسؤوليتها المباشرة عن أعمال القتل الوحشية هذه. وأولاً وقبل كل شيء، يتعين أن تتخذ السلطات على الفور التدابير الضرورية لضمان أمن المسيحيين وغيرهم من الأقليات، واحترام حقهم في الحياة وفي السلامة البدنية.

التمييز ضد المسيحيين الأقباط

شارك المصريون، بجميع طوائفهم الدينية ومختلف عقائدهم، في "ثورة 25 يونيو". بيد أن الأقليات الدينية ظلت تعاني من التمييز من جانب السلطات ولا تتلقى الحماية الكافية من الدولة في مواجهة العنف الطائفي، حين تفلت من الاستهداف المباشر من قبل قوات الأمن.

ويتفشى التمييز ومعه الاعتداءات، على وجه خاص، ضد المسيحيين الأقباط، أكبر الأقليات الدينية في مصر. وحتى اليوم، يظل تعيين الأقباط في المناصب العامة العليا، وفي رئاسة الجامعات، وكذلك في المناصب الأمنية المهمة، وعلى سبيل المثال في "جهاز الأمن الوطني" و"المخابرات العامة"، دون مستوى التمثيل الصحيح. وقد شهدت مصر، لعقود، مصادمات طائفية تباينت درجة شدتها، ولكنها كانت تعود في جلّها إلى التصورات النمطية الدينية وإلى عدم المساواة، اللتين كانت جهات في الدولة تلجأ إلى تأجيجهما في بعض الأحيان. وقد دأب المسيحيون الأقباط على الشكوى مراراً وتكراراً من أن السلطات المصرية لا تفعل شيئاً لحمايتهم أو لمقاضاة من يعتدون عليهم. وكثيراً ما فضّلت السلطات اللجوء إلى "المصالحة" عوضاً عن مقاضاة المذنبين.

ففي عهد حسني مبارك، جرى توثيق ما لا يقل عن 15 هجوماً كبيراً على الأقباط. إذ قتل، في 6 يناير/كانون الثاني 2010، ستة من المسيحيين الأقباط وحارس مسلم تابع للشرطة، في عملية إطلاق نار على المصلين قام بها متطرف يقود دراجة نارية أثناء مغادرتهم كنيسة في مدينة نجع حمادي. وفي 1 يناير/كانون الثاني 2011، أدى هجوم بالقنابل على كنيسة قبطية في الإسكندرية إلى مقتل ما يربو على 20 شخصاً.

ولم تتحسن الأوضاع تحت حكم "المجلس الأعلى للقوات المسلحة"، الهيئة العسكرية التي حكمت البلاد ما بين سقوط حسني مبارك وانتخاب الرئيس محمد مرسي. ففي 8 مارس/آذار 2011، أدت اشتباكات بين مسلمين ومسيحيين أقباط في هضبة المقطم، شرقي القاهرة، إلى مقتل 10 أشخاص. وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2011، قتل الجنود 27 متظاهراً في محيط مبنى تلفزيون الدولة، في ماسبيرو. وكانوا جميعاً، إلا واحداً، من المسيحيين الأقباط.

ولم يتحسن الحال في عهد محمد مرسي. ففي 2013، وخلال الأشهر الأخيرة من عهد محمد مرسي، تحدث ناشطون أقباط عن وقوع ما لا يقل عن ست هجمات على كنائس أو مبان ملحقة بها، في محافظات أسوان وبني سويف والقاهرة والفيوم، وسط تصاعد للخطاب الطائفي من جانب أعضاء الإخوان المسلمين وحلفائهم. ولم تُجر تحقيقات كافية في هذه الحوادث، كما لم تتخذ أية تدابير لتجنب وقوع المزيد من العنف، ولم ينل أحد عقابه على ما حدث.

إن هذا النمط من التخاذل عن القيام بما يجب لا يشكل فحسب فشلاً للسلطات المصرية وخرقاً لالتزاماتها الدولية، وإنما يسهم كذلك في تعاظم الشعور بالظلم والتمييز والاستضعاف لدى المسيحيين في مصر، ويفضي إلى اعتقاد لدى الجناة بأن بإمكانهم الاعتداء على المسيحيين وعدم التعرض لأية عواقب.

ويشكل هذا التقصير انتهاكاً لالتزامات مصر بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان في توفير الحماية الفعالة للأقليات من الانتهاكات، وفي جلب الجناة إلى ساحة العدالة.

كما تقاعست السلطات عن القيام بواجبها في وضع حد للممارسات التمييزية التي تمنع الأقباط من بناء دور العبادة أو إصلاح ما هو قائم منها، خارقة بذلك المواد 2 و18 و26 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، التي تحظر التمييز وتكفل حرية الفكر والرأي والدين، والمساواة أمام القانون. وقد أغلق العديد من الكنائس أو دُمر بسبب زعم السلطات بأنها لم تحصل على الإذن المناسب لبنائها أو تجديدها.

وتواجه الأقليات الدينية الأخرى التمييز بالمثل في مصر، بما في ذلك الشيعة والبهائيون.

©Amnesty International

الهجمات على المسيحيين وبيوتهم ومحلاتهم التجارية

"قبلت يدي الشرطي ورجليه وتوسلت إليه كي يحمي ولدي الاثنين ويخرجهما؛ قلت له: 'توفي والدهما عقب ولادتهما وقمت أنا بتربيتهما - أرجوك أن تخرجهما، يمكن أن نغادر جميعاً في سيارة واحدة'، ولكنه تجاهلني تماماً وقال إنه سوف يخرج النساء والأطفال فقط... دلوني ماذا أفعل؟ الناس الآخرون يدفنون ولداً واحداً، وأنا دفنت ولدي الاثنين في يوم واحد."

نوبية زكي، والدة محارب نصحي وروماني نصحي، وكلاهما قتلا في الهجوم

أشعل اكتشاف جثة حسان صدقي حنفي، ملقاة بالقرب من مجرى النيل في محيط مساكن لعائلات مسيحية، حوالي الساعة 2:30 فجراً، فتيل الهجوم الذي وقع في نجع حسن يوم الجمعة 5 يونيو/تموز 2013. وبينما لا تزال ظروف وفاته غير واضحة، اتهمت أسرته في البداية **مجدي اسكندر فريد**، وهو مسيحي قبطي، بقتله. وأبلغ كاهن الرعية، الأب بارسيليوس، منظمة العفو الدولية أنه تلقي أول نداء للنجدة من عائلات مسيحية قبطية مذعورة عند الساعة 2.45 صباحاً، عندما بدأت حشود القرويين الغاضبة مهاجمة المنازل المسيحية القبطية بحثاً عن مجدي اسكندر فريد. وفي نهاية المطاف، وجدت الحشود مجدي اسكندر فريد بعد اقتحام منزل المسيحي القبطي عيسى ناصر، حيث كان يختبيء على السطح. فهاجم القرويون مجدي اسكندر فريد، وطعنوه بالسكاكين وضربوه بالعصي المعدنية.

الصورة المقابلة: أنقاض منزل إميل نسيم، دمرته النيران

ويعتقد أن مجدي اسكندر فريد هو المسيحي الأول الذي هاجمه القرويون صباح ذلك اليوم، بينما كان منزل ناصر عيسى هو أول المنازل التي اقتحموها. وعثرت الشرطة على مجدي اسكندر فريد بعد أن تركه مهاجموه معتقدين أنه قد فارق الحياة، وتم نقله إلى مستشفى في أسيوط. وأمسكت مجموعة من القرويين الغاضبين بأحد أقارب مجدي اسكندر فريد، وهو **شنودة روماني جرجس**، ، وقيدوه وضربوه وألقوا به في نهر النيل. وأخبر السكان المحليون

منظمة العفو الدولية أنه تمكن من البقاء على قيد الحياة والسباحة إلى بر الأمان. وأصيب رجل مسيحي آخر، وهو **بولس زكي**، بطلقات نارية في يديه وساقيه عندما هاجمه ثلاثة رجال على دراجة نارية بينما كان جالساً أمام منزله. ووفقاً لما قالته ابنته، فقد نجا من الهجوم، ويتلقى العلاج.

وأبلغ سكان محليون منظمة العفو الدولية أنهم استيقظوا صباح 5 يوليو/تموز 2013 على صرخات "النصارى [مصطلح ازدرائي للمسيحيين] قتلوا مسلم" و"الله أكبر". وشاهد السكان المسيحيون الأقباط حشوداً غاضبة خارج منازلهم وأماكن عملهم يحمل أفرادها العصي الخشبية، والعصي المعدنية، والسيوف، والسكاكين، والمطارق وغيرها من الأسلحة "البيضاء". وأخبر السكان المسيحيون الأقباط منظمة العفو الدولية أن المحتشدين القرويين هددوا بإحراق منازلهم إذا لم يغادروها. وطبقاً لقادة محليين أقباط، كان ما يقرب 110 من البيوت المسيحية قد تعرض للهجوم، بحلول الساعة 12 ظهراً في 5 يوليو/تموز 2013، وبدرجات مختلفة من الشدة والضرر. وفي بعض الحالات، قال السكان، أضرم المهاجمون النار بمنازل للمسيحيين الأقباط باستخدام البنزين وغاز البوتان.

وأبلغت امرأة شابة تبلغ من العمر 18 سنة منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنا نائمين، وفي حوالي الساعة 07:30 صباحاً سمعنا ضجيجاً عند الباب الأمامي وصراخاً في الطابق السفلي... كسروا [الحشود] الباب الأمامي، ودخلوا... اختبأنا في الطابق العلوي، وحبسنا أنفاسنا... أخذوا بعض أشيائنا الثمينة، مثل الذهب والنقود، وجهاز كمبيوتر محمول... ثم واصلوا انتقالهم من منزل مسيحي إلى آخر...كنا محظوظين، لم يصعدوا إلى الطابق العلوي أو يشعلوا النار، كما فعلوا بمنازل أخرى."

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى أسرة أخرى كان أفرادها يجلسون بقرب النيل، بالقرب من أنقاض منزلهم:

"اقتربت مجموعة كبيرة من القرويين يحملون السيوف والعصي المعدنية والمطارق الكبيرة من شارعنا حوالي الساعة 9:30 صباحاً... وصلوا إلى باب بيتنا، واقتحموا البيت عنوة إلى الداخل... وقررت أسرتنا المكونة من ثمانية أفراد الهرب، حيث لم يكن منزلنا قوياً بما يكفي لصد الهجوم – إذ كان مبنياً من الحجر الرملي فقط – وهكذا قفزنا من على سطح البيت إلى سطح جيراننا... وعندما انتهوا مع منزلنا، جاءوا إلى منزل جارنا، فقفزنا مرة أخرى... واضطررنا إلى الهرب أربع مرات، من منزل إلى منزل".

وأبلغ أحد الأقباط المسيحيين المقيمين في القرية من الذين شهدوا الحوادث منظمة العفو الدولية ما يلي:

"تلقيت يوم الجمعة، بين الساعة 02:30 و الساعة 2:45 فجراً، مكالمة من ابنة أخي، الذي قال لي أن حسان صدقي قد لقي مصرعه وأن أسرته تتهم المسيحيين بقتله. وصعدت أنا وجيراني إلى أسطح منازلنا؛ وسمعنا صراخاً وصوت تكسير للأشياء بقرب مجرى النيل. ثم رأينا الدخان يتصاعد من المنازل بمحاذة النهر. كان هناك نحو خمسة أو ستة بيوت تحترق. وأدركت أن أسرة حسان ومسلمين آخرين قد بدأوا بمهاجمة منازل المسيحيين على ضفة النيل.

" وفي حوالي 6:00 صباحاً، شاهدنا سيارة شرطة وبضعة جنود؛ كان عددهم قليلاً جداً. وكانوا يتجهون صوب المنازل المشتعلة. وقال بعض جيراننا إنهم سوف يذهبون إلى المسلمين ويواسونهم. لم نكن نريد أن تعتقد هذه الأسرة المسلمة بأن المسيحيين يتفقون مع مقتل حسان. فقررت مجموعة من المسيحيين الذهاب وغادروا؛ بيد أنه جرى اعتراضهم في منتصف الطريق من قبل بعض السكان الآخرين الذين طلبوا منهم العودة، وأن لا يضعوا أنفسهم في ورطة.

" وفي الساعة 7.15 صباحاً، وصلت شاحنة لقوات الأمن المركزي وبرفقتها سيارة إطفاء. ومنع السكان [المسلمون] السيارة من الوصول إلى المنازل المحترقة. وراح الأهالي [المسلمون] يقولون 'دعوا منازل المسيحيين تحترق'. ونحو الساعة 8.00 صباحاً، جاءت مجموعة من 50 إلى 60 شخصاً إلى الشوارع التي نقطنها. كانت قوات الأمن المركزي حاضرة، ولكنها لم تمنع الحشود من الوصول إلينا. وبدأت الحشود الهجوم على منازلنا. كانوا يحملون العصي الخشبية والقضبان الحديدية والسكاكين والسواطير. وبدأنا برمي الحجارة عليهم. ففر المحتشدون [المسلمون] إلى بداية الشارع وكسروا باب المندرة [قاعة الاحتفال] وأضرموا فيها النار. وراح المسلمون الذين يعيشون بالقرب من المندرة يشكون من أن الحريق قد يصل إلى منازلهم، فتوقفت الهجمات.

"كان رجال الأمن موجودين خلال الهجمات، ولكنهم لم يحاولوا وقف أعمال العنف. واستمرت أعمال العنف لمدة 45 دقيقة. وخلال صلاة الجمعة، اختفت الشرطة تماماً. رأيت ضابطاً من ذوي الرتب الدنيا من الشرطة يذهب إلى جاري، حنا، الذي كان أحد رجال الشرطة كذلك. وطلب من حنا مغادرة المنزل لأن الشرطة لن تكون قادرة على حمايته.

" وفي وقت لاحق، وجدت حنا وأسرته يغادرون المنزل ويتجهون نحو النيل. فأخذت عائلتي وتوجهت إلى النيل. ولم تكن هناك قوارب اتقلنا إلى الجانب الآخر. كان جميع المقيمين في شارعي ينزحون صوب النيل في محاولة لإيجاد طريقة للهروب. تبعت الحشود إلى قرية حدادين، التي تقع بجوار قريتنا. ورحب سكان حدادين بنا في منازلهم. وفي اليوم نفسه، أخذت عائلتي وذهبت إلى أسوان".

اتصلت الزعامات الدينية المحلية من المسيحيين الأقباط بقوات الأمن، بما في ذلك برئيس وحدة المباحث في الشرطة (عادة صاحب الرتبة الثانية في مركز الشرطة)، بمجرد أن اندلع العنف في الساعات الأولى من 5 يوليو/تموز 2013. كما استخدموا الخطوط الساخنة للاتصال بالشرطة والجيش طوال اليوم دون جدوى. ولما لم تصل التعزيزات، ذهبوا إلى مدينة الأقصر، في سعي حثيث للحصول على مساعدة الشرطة العسكرية والقوات العسكرية المتمركزة في مبنى محافظة الأقصر، وقوات الأمن المتمركزة بالقرب من كنيسة الأقصر الرئيسية. وحوالي الساعة 4:00 مساءً، هاتف الناشط صفوت سمعان، من "مركز وطن بلا حدود"، أيضاً عدداً من مسؤولي الأمن، بما في ذلك الرئيس المحلي لجهاز الأمن الوطني والحكمدار (اللواء، نائب مدير الأمن في محافظة الأقصر). وورد أن مسؤولي الأمن أبلغوا عدداً من السكان أنهم لا قدرة لهم على مواجهة المهاجمين وأعدادهم، ولا يمكنهم "مقاتلة قرية بكاملها".

ووفقاً للسكان المحليين والقادة الدينيين، استمرت الهجمات المتفرقة على منازل المسيحيين حتى حوالي 9:00 مساءً، باستثناء فترة قصيرة من الهدوء أثناء صلاة الجمعة. وفر معظم الأقباط المسيحيين من منازلهم طوال اليوم – فاحتمى بعضهم في الكنيسة، بينما أقام آخرون مع أقاربهم في المناطق المحيطة بهم. وألقيت الحجارة على الكنيسة نفسها، التي كان يحميها في البداية اثنان من موظفي الأمن من ذوي الرتب الدنيا، حتى وصلت تعزيزات حوالي الساعة 11:30 صباحاً. وحوصرت أسر بأكملها من قبل حشود غاضبة طوقت منازلهم، محاولين اقتحامها.

وخلال زيارة إلى نجع حسن يومي 17 و 18 يوليو/تموز 2013، عاين ممثلو منظمة العفو الدولية عدة منازل مسيحية، حيث كانت آثار الحرائق وأشكال التدمير الأخرى لا تزال بادية للعيان. ووفقاً لصفوت سمعان، الذي جمع البيانات المتعلقة بالأضرار الحاصلة، تعرض ما لا يقل عن 41 منزلاً للهجوم والنهب.

©Safwat Saaman

مقتل أربعة مسيحيين وتخاذل قوات الأمن عن التدخل

أحد المسيحيين الأقباط الذين قتلوا في الهجوم، وهو **إميل نسيم**، شخصية معروفة في قرية الضبعية، وثري نسبياً وذو نفوذ وله صلاته مع ذوي الشأن، بحسب وصف أهل القرية من المسيحيين والمسلمين، على السواء، له. وبدا أن الحشود قد استهدفت بيته، خصيصاً، في هجماتها.

كان إميل نسيم منسِّق حملة "تمرد"، التي جمع فيها ناشطون تواقيع للدعوة إلى تنحية الرئيس محمد مرسي من منصبه. بيد أن مسلمين ومسيحيين أقباطاً من أهالي القرية أعربوا عن اعتقادهم لمنظمة العفو الدولية بأنه لم يستهدف بسبب مشاركته في الحملة. إذ يعتقدون أنه استهدف بسبب عداوة قديمة بينه وبين رجل مسلم ذي نفوذ في القرية ممن لديهم طموحات سياسية، واستغل هذا مقتل حسان صدقي حنفي للتحريض على العنف ضد إميل نسيم، وضد المسيحيين الآخرين من أهالي القرية.

ووصف ابن أخ إميل نسيم، ميلاد الأمير نسيم، الذي نجا من الهجوم، لمنظمة العفو الدولية كيف تطورت الأمور:

"حوالي الساعة 5 صباحاً، كنت نائماً عندما ناداني عمي [إميل نسيم] ليطلب مني النزول إلى شقته لإطفاء حريق نجم عن إلقاء زجاجة مولوتوف حارقة عبر النافذة... نزلت- حيث أعيش في الشقة التي فوق شقته- وتمكنا من احتواء الحريق... وحوالي الساعة 6 صباحاً، اتصل خالي، الذي يعيش على بعد نحو 800 متر، ليقول إن مجموعة من أهالي القرية يحاولون اقتحام بيته، وأنهم يقومون بتطويق بيوت المسيحيين... وفي الساعة 10 صباحاً، عاد الجمهور ليحتشد أمام بيتنا، وكان هناك نحو 35 شخصاً، من شبان القرية؛ وأعرف وجوههم. كانوا يحملون أغصان الأشجار وعصياً معدنية وأنابيب مياه، ويحاولون تحطيم الباب والنوافذ... وجاء بعض الرجال الأكبر سناً وحاولوا تهدئتهم... ولكنهم لم يفلحوا؛ إذ واصل هؤلاء إلقاء الحجارة على الشرفة وظلوا يحاولون اقتحام المكان... وهدأت الأمور عندما اقترب موعد صلاة الجمعة (الساعة 12 ظهراً)... ولم يغادروا جميعاً، ولكنهم توقفوا عن الهجوم..."

وفي غضون ذلك، كانت عدة عائلات محتجزة داخل بيت عائلة حبيب المجاور. وأبلغ حبيب نصحي حبيب، الذي نجا من الهجوم، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"صحونا على أخبار تقول إن هناك مشاكل في القرية... كنت في البيت مع والدتي وأشقائي، روماني ومحارب وجرجس، وزوجاتهم، وأطفال محارب- وهم فتاتان وصبي- وأولاد جرجس الأربعة... وفي حوالي الساعة 10 صباحاً، طوّق نحو 50 رجلاً بيتنا والبيوت المجاورة... كانوا يقرعون الأبواب بشكل محموم، ولكننا لم نفتح... فاقتحموا بيت جارنا راسم، ولذلك هرعوا [راسم وزوجته وبناتهما الثلاث] إلينا طلباً للسلامة في بيتنا الأفضل تحصيناً؛ فلدينا سياج عال وباب خارجي معدني... رحنا نفكر في وسيلة للخروج، ولكننا لم نستطع [القيام بذلك]... حاولنا الاتصال بالشرطة... وفي حوالي الساعة 11 صباحاً جاءت سيارتا شرطة وتجولتا في المكان ثم غادرتا... وعقب ذلك، انضم إميل وزوجته وشقيقتها وأطفالها إلينا."

الصورة المقابلة: جثامين أربعة مسيحيين قتلوا في 5 يوليو/تموز 2013

اتخذ الوضع شكلاً أكثر دموية في حوالي الساعة 7.30 مساء، عقب أكثر من 16 ساعة من الهجوم الأول، حيث تزايد عدد المهاجمين. حيث راح رجل من القرية يتحدث عبر مكبر للصوت جلبه من المسجد القريب، ويحرض المحتشدين ضد المسيحيين، حسبما ذُكر. وبعد ذلك أخذوا يبثون آيات من القرآن.

وأبلغ ميلاد الأمير نسيم منظمة العفو الدولية ما يلي:

سكين ملطخة بالدم عثر عليها في منزل إميل نسيم

"استطاعوا إلقاء زجاجة حارقة داخل بيتنا، واشتعلت النار... وهربت والدتي وشقيقاتي- أصغرهن في الخامسة من العمر- وخالتي، عن طريق السطح إلى بيت حبيب... تمكنوا من تحطيم الباب المعدني ودخلوا إلى بيتنا في ذلك الوقت... أطفأنا الأضواء داخل بيت حبيب... وجلسنا جميعاً مرعوبين في غرفة المعيشة، رجالاً ونساء وأطفالاً، بما في ذلك الأطفال الصغار...

" وعقب انتهائهم من تحطيم بيتنا، صبّوا اهتمامهم على بيت حبيب... وفي ذلك الوقت، كان هناك أربعة من رجال الأمن المسلحين بملابس مدنية خارج البيت يقرعون الباب. قالوا: 'لا تقلقوا، نحن الشرطة وسنقوم بحمايتكم.' وعندما فتحنا الباب، أحسسنا بالغاز المسيل للدموع، ولكن المهاجمين كانوا لا يزالون واقفين بجانب رجال الأمن وبعضهم مسلحون... وقال رجال الأمن 'سنأخذ النساء دون الرجال'... وكانت معظم النساء يرتدين عباءات مزدوجة، ولذا خلعت كل منهن واحدة وأعطتها للرجال... وبقينا، جرجس وأنا ومحارب بملابس الرجال...

" وفي غضون ذلك، حاولت عربة مصفحة الوصول إلى البوابة الأمامية، ولكن المحتشدين صبوا النفط على الأرض وأشعلوه لمنع السيارة من الاقتراب... ولم يحاول رجال الأمن المقاومة أبداً، وابتعدت العربة المصفحة عن المكان وتوقفت في آخر الشارع... وكانت الشرطة تُخرج النساء، ولكن عندما حاول الرجال الخروج، بمن فيهم من كانوا يرتدون ملابس نسائية، راح المحتشدون يبدون غضبهم ويطلقون الشتائم على الرجال ويصرخون: 'كفرة' و'الله أكبر'...

" ورفض رجال الأمن إخراج الرجال، رغم صراخ النساء وبكائهن وتوسلهن... ووصل الأمر بوالدة محارب إلى تقبيل قدمي رجل الأمن... وفي نهاية الأمر جرى شحط النساء بعيداً عن المكان... استطعت أن أسمع أحدهم وسط الجمهور يقول: 'إذا كنتم تريدون أخذ النساء، ماشي، ولكن الرجال لنا'... وكان جرجس الرجل الوحيد الذي خرج ممسكاً بابنتيه التوأم بذراعيه... وبقينا ستة رجال في الداخل، عمي إميل وأشقائي حبيب ومحارب وروماني، وراسم."

ولم ينج مما حدث بعد ذلك سوى اثنان.

وصف حبيب نصحي حبيب، الذي قتل شقيقاه **محارب نصحي**، البالغ من العمر 41 سنة، و**روماني نصحي**، البالغ من العمر 33 سنة، اللحظات المروعة التي تلت إخراج النساء من البيت وترك قوات الأمن الرجال لمصيرهم:

"كان الضابط لا يزال يمسك بالباب المعدني عندما حاولنا إغلاقه، ولكن المهاجمين راحوا يدفعون ليشقوا طريقهم، شاهرين سكاكين وعصياً معدنية حادة... رأيت أول اثنين [يدخلون] فهربت إلى داخل البيت، واختبأت في الحمام،

جثامين أربعة مسيحيين قتلوا في 5 يوليو/تموز 2013

ثم [تسلقت] عبر النافذة وانزلقت إلى فتحة التهوية... وقبل ذلك، شاهدت محارب يختبئ وراء باب الحمام... وفي هذه المرحلة، حطموا باب غرفة المعيشة... رأوا محارب وأحاطوا به وراحوا يضربونه وهو على الأرض؛ وقاموا بجره إلى الرواق... ولم يصرخ سوى مرة واحدة...

"كان أحد الضباط يتمشى جيئة وذهاباً... سمعتهم [المحتشدين] يكسّرون الأشياء ويصيحون: 'ألله أكبر' و'كفره' و'أولاد الكلاب'... اختبأت حوالي عشرين دقيقة في الظلام إلى أن سلط أحدهم مصباحاً يدوياً على وجهي؛ ركضت بأقصى سرعتي إلى الضابط، الذي أرادني في البداية أن أبتعد، ولكنه عندما رأى ضابطاً آخر، أمر الجنود [رجال شرطة أو أمن مركزي برتب متدنية] بأخذي إلى مركز الشرطة... تبين لي لاحقاً أن محارب وراسم قد توفوا فوراً داخل البيت، بينما نقل روماني إلى المستشفى حوالي الساعة 12، في منتصف الليل، وفارق الحياة بعد ساعتين."

تلقى محارب عدة طعنات في العنق، وكذلك ضربات حادة على الرأس. وأصيب روماني بطعنات متعددة وبضربات على الرأس، كما كُسرت ذراعه الأيسر.

وقتل بصورة وحشية خلال الهجوم كذلك **راسم تادرس**، الذي يعمل موظفاً مدنياً ويبلغ من العمر 53 سنة وأب لخمسة أطفال، نتيجة إصابته بعدة ضربات على الرأس. وأبلغت زوجته منظمة العفو الدولية ما يلي:

"اختبأنا داخل بيت حبيب لأن المهاجمين اقتحموا بيتنا... كانوا يملؤون الشارع ويحملون السيوف والعصي المعدنية والقطّاعات، وكانوا يصرخون: 'النصارى قتلوا مسلم، والنصارى مختبئون في الكنيسة، فلنهاجم الكنيسة'. ... جلسنا مرعوبين لساعات إلى أن جاءت الحكومة [وصف شائع للشرطة]، ووعدت بحمايتنا... ولكنهم رفضوا أخذ الرجال.

ميلاد الأمير يُظهر جروحه أصيب بها في رأسه

"أعطيت راسم عباءتي، ولكنهم مع ذلك لم يسمحوا للرجال بالخروج... أخبرني الضابط: 'إذهبوا وسأحضر رجالكم لكم'... لماذا سمحوا [الشرطة] لذلك بأن يحدث؟ لماذا لم يأخذوا الرجال؟ كان بإمكانهم إنقاذنا جميعاً. ضحوا بالرجال... هل هو ذنبنا أننا ولدنا مسيحيين؟ "

ونجا إميل نسيم وابن أخيه، ميلاد الأمير نسيم، من البيت عن طريق السطح، ولكن أمسك بهما لاحقاً وضربا خارج البيت بوحشية. وأبلغ ميلاد الأمير نسيم منظمة العفو الدولية ما يلي:

"قفزنا إلى بيت جارنا المسلم... خبؤونا في بداية الأمر، ثم شعر أحدهم بالقلق من أن يهاجم البيت وطلب منا المغادرة... غادرنا حديقتهم وزحفنا على الأرض بجانب السياج... واكتشفوا وجودنا بمصابيح اليد بعد دقائق، وحاصرنا نحو 35 منهم. وتعرف أحدهم على إميل...

" وعند ذلك، انهالت علينا الضربات من كل صوب... لم أستطع رؤية أي شيء... ولكنني كنت أسمع أصواتهم يقولون: 'لا تتركوهما حيين'... ثم جاءت الشرطة، في نهاية المطاف، بما في ذلك شرطة الشغب بزيهم الأسود، وكانوا يحملون الدروع والهراوات... بقينا هناك ننزف لفترة طويلة، حتى أخذتنا عربة مصفحة... كان رأسي ينزف، وكنت مصاباً بكسور في ساقي... أخذونا في البداية إلى الكنيسة... وفي اليوم التالي، سمعت أن إميل قد توفي."

وأبلغت مارثا ذكري عطية، وهي مدرسة وزوجة إميل نسيم، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"حوالي الساعة 5 أو 6 صباحاً، هاجم نحو 15 شاباً، أعمارهم بين 17 و25 سنة، بيتنا. كانوا يصبون الكاز من صفائح في زجاجات صغيرة ثم يشعلون النار في الزجاجات ويلقونها داخل بيتنا عبر النافذة في الدور الأرضي. فنزلنا، إميل وأنا وجيران آخرون، إلى الدور الأرضي وقمنا بإطفاء النار... ووصلت الشرطة في الساعة 9 صباحاً. وعقب صلاة الجمعة، اختفت الشرطة وسمعنا أناساً يضربون الباب بضراوة.

" حوالي الساعة 1 من بعد الظهر، أخذنا أطفالنا وقفزنا [عن السطح] إلى بيت نصحي، جيراننا. وفي الساعة 7.00 مساء، سمعت بيتنا وهو يحترق ورأيته يشتعل من خلف اللهب. ثم راحت النيران تصل إلى بيت نصحي، حيث كنا نختبئ. ووصلت الشرطة وطلبت منا فتح الباب. ودخل أربعة ضباط يرتدون الملابس المدنية البيت. وكانت الشرطة تلقي الغاز المسيل للدموع في الخارج. كان هناك مئات من الأشخاص خارج البيت. ووعد ضباط الشرطة بحمايتنا. لكنني سمعت الناس في الخارج يقولون إنهم سوف يسمحون للنساء والأطفال فقط بالخروج، أما الرجال فيجب

أن يبقوا.

" خلعت عباءتي وأعطيتها لإميل. وحاول الخروج مع الشرطة مرتدياً زي امرأة، ولكن أحد الأشخاص من المحتشدين تعرف على إميل وطلب منه أن يخرج. فقال ضباط الشرطة أنه لن يخرج أحد من الرجال وشدوني إلى عربة مصفحة كانت مصطفة على الجانب الآخر من الشارع، بالقرب من بداية الشارع. وترك الشرطة باب البيت مفتوحاً عندما أخذوني. ولم تحاول الشرطة حماية إميل. كان بإمكانهم أخذه إلى السيارة نفسها، ولكنهم رفضوا. وكنت أصرخ: 'أريد زوجي'. سألني أحد الشبان: "أين زوجك؟ سنذبحه'.

" ثم أخذتنا السيارة إلى الكنيسة. واتصل إميل بعد ذلك بوليم، الذي يعمل في الكنيسة، وأخبره أنه في حديقة بيت مادي وأن الشرطة لا تحميه. وطلب منا أن نذهب لإنقاذه. وبعد حوالي ساعة، وصلت عربة مصفحة للشرطة الكنيسة. وكان إميل وميلاد داخلها، ولكن الكاهن رفض إدخالهما الكنيسة، وطلب من الشرطة نقلهما إلى المستشفى عوضاً عن ذلك.

" قفزت إلى دخل السيارة مع إميل. كانت هناك ثلاثة جروح في رأسه وكان ينزف. طلبت من الشرطة أن تأخذنا إلى مستشفى الأقصر الدولي لأنه مستشفى مجهز بشكل جيد. إلا أن الشرطة رفضت وأبلغتني بأن هناك رجالاً آخرين يحتاجون إلى الإنقاذ وأخذونا إلى مستشفى البياضة، وهو مستشفى بدائي. ولم يوافق الأطباء على إدخال إميل المستشفى لأن جروحه كانت بليغة. وبعد نحو 30 دقيقة، وصلت سيارة إسعاف وأخذتنا إلى مستشفى الأقصر الدولي.

" حالما وصلنا المستشفى، نزع الأطباء قميص إميل. وكان ظهره شديد الزرقة نتيجة الضرب. نقل إلى العناية المركزة، و في الصباح الباكر، فارق الحياة."

عقب الهجمات، عادت معظم العائلات المسيحية القبطية من أهالي الحي إلى بيوتها. وعندما زارت منظمة العفو الدولية قرية الضبعية، في 17 يوليو/تموز 2013، كانت ثماني عائلات لا تزال تتخذ من الكنيسة ملاذاً لها. بعضهم بقي في الكنيسة بسبب الخوف، وآخرون لأن بيوتهم غدت غير صالحة للسكن.

©Amnesty International

الاعتقالات والتحقيقات

"لو أرادت الشرطة أن توقف الهجوم، لاستطاعت ذلك في دقائق... كانوا موجودين في المكان طوال اليوم، يشربون الشاي ويصلّون معنا... وعندما قررت الشرطة القيام باعتقالات وجاءوا بقوتهم الكاملة، غادر الجميع الشوارع في دقائق. لماذا سمحوا للجرائم بأن تحدث، وتنحوا جانباً ليراقبوا ما حدث وحسب، ومن ثم ليعتقلوا الناس؟"

قريب لرجل مسلم اعتقل بتهم إحراق بيوت المسيحيين الأقباط ونهبها

خلال ليلة 5 يوليو/تموز 2013، قبضت قوات الأمن على 25 من المقيمين في نجع حسن والمناطق المحيطة به. وأبلغ أحد وكلاء النيابة في الأقصر منظمة العفو الدولية أن مجموع المتهمين في الهجمات على المسيحيين الأقباط هو 46 شخصاً. ومن بين هؤلاء 10 متهمون بالقتل العمد أو بالشروع في القتل؛ أما الباقي فبتدمير الممتلكات والاعتداء الجسدي و"البلطجة". وقال وكيل النيابة إن 18 شخصاً من المتهمين الـ 46 قد قبض عليهم وجرى توقيفهم، بمن فيهم طفلان: أربعة بتهم القتل العمد؛ وواحد بتهمة الشروع في القتل؛ أما من تبقوا فبتهم تدمير الممتلكات والاعتداء الجسدي و"البلطجة". وقد صدرت مذكرات قبض بحق 28 آخرين بالعلاقة مع الهجمات على المسيحيين الأقباط.

وصدرت مذكرات قبض كذلك بحق ثلاثة مسيحيين بالعلاقة مع مقتل حسان صدقي حنفي. وأبلغ أحد نواب النيابة المحليين، الذي يحقق في أعمال العنف، منظمة العفو الدولية أن مجدي إسكندر فريد، وشنودة روماني جرجس، ورجل قبطي ثالث، وهو كيرلس رؤوف يوسف، مطلوبون جميعاً بالعلاقة مع مقتل حسان صدقي حنفي، وهم الآن فارون.

الصورة المقابلة: الجدار الذي تعرض عنده أميل نسيم للضرب المميت

واستجوبت النيابة العامة المتهمين وعدة شهود عيان، بمن فيهم مسؤولون أمنيون كانوا حاضرين في مسرح الأحداث، وزارت مسرح الجرائم، بما في ذلك بيتا إميل نسيم وحبيب نصحي. وحوّلت جثث الضحايا إلى الطب الشرعي؛ كما أبلغ وكيل النيابة منظمة العفو الدولية أن تقارير الطب الشرعي النهائية لم تصدر بعد.

واشتكت عائلات المعتقلين ومَن أفرج عنهم حديثاً من تعرض من قبض عليهم للضرب. فقامت شرطة مكافحة الشغب بضرب **محمد بغدادي محمد** عند القبض عليه بالعصي وبأعقاب البنادق، وفق ما نقله محامون وأقارب له لمنظمة العفو الدولية. ويؤيد تقرير طبي مؤرخ في 10 يوليو/تموز 2013 اطلعت عليه المنظمة هذه الادعاءات.

وأبلغ معتقل آخر أفرج عنه حديثاً، وهو **حمدي علي**، منظمة العفو الدولية أن ثلاثة رجال يرتدون ملابس مدنية قاموا بلكمه وركله وضربه بهراواتهم عندما قبضوا عليه من بيت قريب له حوالي الساعة 11.30 مساء. ويقدِّر أن الضرب استمر طيلة ما يقرب من 15 دقيقة، ما أدى إلى نزيف في أنفه وإلى جرح مفتوح فوق حاجبه الأيسر، كان لا يزال ظاهراً للعيان عندما قابله مندوبو منظمة العفو الدولية بعد نحو 12 يوماً.

وأبلغ معتقل آخر أفرج عنه في 10 يوليو/تموز 2013 منظمة العفو الدولية أنه تعرض للضرب عند القبض عليه من الشارع على أيدي نحو 20 من أفراد قوات شرطة الشغب، بأعقاب البنادق والهراوات، وبصورة رئيسية على ظهره وكتفيه. ثم أجبر على خلع ملابسه الخارجية وعصبت عيناه والضرب مستمر.

واحتجز المعتقلون في قسم شرطة القرنة لثلاثة أيام قبل أن ينقلوا إلى النيابة العامة، ما شكل خرقاً لأحكام "قانون الإجراءات الجنائية المصري". واحتجز سبعة رجال لمدد أطول دون إحالتهم إلى النيابة العامة، حتى 10 يوليو/تموز، حيث أفرج عنهم دون اتهام.

ولم يسمح بالزيارات للمعتقلين من جانب المحامين أو الأقارب أثناء حبسهم في قسم الشرطة. وقال والد أحد المعتقلين من أهالي نجع حسن لمنظمة العفو الدولية ما يلي:

"*يدعون أن الشرطة قد تغيرت، وأن الشرطة والأهالي 'يد واحدة' وأن الشرطة في خدمة الشعب... كل هذا أكاذيب.*"

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق أيضاً من أن الطفلين **حسان بغدادي ومحمد حسان أحمد** محتجزان مع الكبار. حيث أبلغ والد محمد حسان أحمد منظمة العفو الدولية ما يلي:

"*إنه في الصف الأول الإعدادي، وهو خائف... كان يبكي في المحكمة ويقول إنه محبوس مع الكبار.*"

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى ما يلي:

- إجراء تحقيقات وافية ومحايدة ومستقلة في أعمال العنف التي حدثت في نجع حسن، في 5 يوليو/تموز 2013، وتقديم الأشخاص الذين تتبين مسؤوليتهم عن أعمال القتل وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى ساحة العدالة، وفق إجراءات تلبي مقتضيات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ودون أي احتمال لإصدار أحكام بالإعدام، طبقاً لأحكام "مبادئ الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة"؛

- ضمان تفحص التحقيقات لدور قوات الأمن وفشلها في وقف العنف، ومحاسبة المسؤولين الأمنيين عن ذلك؛

- اتخاذ تدابير فورية لتحسين الضمانات الأمنية للمسيحيين وغيرهم من الأقليات؛

- ضمان تلقي عائلات الضحايا الجبر الوافي، بما في ذلك، ودون حصر، التعويضات المالية؛ وضمان تمكين العائلات من العودة الآمنة إلى بيوتها؛

- ضمان الحماية لجميع شهود العيان من التهديدات أو التخويف؛

- التحقيق في مزاعم تعرض بعض من قبضت عليهم قوات الأمن، بالعلاقة مع أعمال العنف، للضرب، وتقديم من تتبين مسؤوليتهم عن ذلك إلى ساحة العدالة؛

- ضمان احتجاز الأطفال الذين حرموا من حريتهم في أماكن منفصلة عن أماكن الكبار؛

- تغيير جميع القوانين والممارسات العملية التي تميز ضد المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية، لضمان اتساقها مع المواد 2 و18 و26 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، التي تحظر التمييز وتكفل حرية الفكر والرأي والدين، والمساواة أمام القانون.

الهوامش

[1] أنظر منظمة العفو الدولية، "مصر: يتعين على الرئيس مرسي أن يبعث برسالة واضحة ضد الهجمات على الشيعة"، 24 يونيو/حزيران 2013، على الرابط، 24-06-2013-egypt-shia-killings//www.amnesty.org/en/news/

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية